العدد (1948) السنة الثامنة - الجمعة (29) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تأكديات رسمية بانحسار اختراق الحدود مع الجوار

ضبّاط عراقيون: تسلّل الإرهابيين بات مستحيلاً .. وقواتنا تغطّي جميع المنافذ

متابعة/ المدى

منذ ما يقارب الشهر، والقوات العراقية تنفذ حملة عسكرية كبيرة لضبط أمن الحدود، فيما تؤكد آخر التقارير الواردة من مختلف المنافذ ان نسبة تسلل الإرهابيين بدأت بالنحسار الى مستويات كبيرة.

وبدأت قوات حرس الحدود العراقية في غرب الأنبار بتنفيذ إجراءات أمنية جديدة تهدف إلى منع التسلل إلى الأراضي العراقية عبر الحدود مع سوريا والأردن والسعودية.

وقال العميد الركن حقي إسماعيل، قائد حرس الحدود المنطقة الثانية، "تعد الإجراءات التي اتخذت اليوم من أهم الخطوات الجدية لدعم الاستقرار الأمني في البلاد".

وتتضمن الإجراءات الجديدة إنشاء ثلاثة حواجز على الشريط الحدودي في المنطقة الثانية، سيكون الأول عبارة عن سواتر ترابية والثاني عبارة عن حاجز من الأسلاك الشائكة والثالث أبراج مراقبة تنتشر على طول الحدود.

وتتضمن الإجراءات أيضا إنارة المناطق التي يعتقد أن المتسللين يدخلون عبرها وتنظيم دوريات مستمرة لتفتيش الشريط الحدودي باستخدام أجهزة تتبع عبر الأقمار الاصطناعية، بالإضافة إلى استخدام كاميرات للمراقبة وُضعت قبل عدة أشهر لمراقبة الحدود على مدار الساعة.

وقد خصصت الحكومة والجهات الأمنية مبلغ ٢٠٠ مليون دينار لتنفيذ الإجراءات الجديدة وضمان نجاحها. كما أشركت عناصر قوات حرس الحدود وأفواج التدخل السريع المنتشرة على الشريط الحدودي في دورات تدريبية لتأهيلهم في مجال الكشف عن المتسللين وإلقاء القبض عليهم.

وأضاف إسماعيل "هناك تعاون كبير بين القيادات الأمنية من الجيش والشرطة. وهذا ساهم في إنجاح كافة الخطط التي تم وضعها لحماية الحدود، بالإضافة إلى التعاون المستمر مع القوات الأمريكية في عمليات الإسناد الجوي".

من جانبه، قال قائد شرطة الأنبار اللواء الركن بهاء الكرخي إن تحول القوات العراقية من المواقع الدفاعية إلى الهجومية قد مكن المسؤولين عن الأمن من وضع هذه الإجراءات الجديدة.

وأضاف الكرخي "لقد انخفضت نسبة تسلل الإرهابيين بشكل كبير مقارنة بالسنوات الماضية، بفضل ما قدم من جهود ودعم متواصل للقوات العراقية وبعد أن تم كشف الطرق التي يسلكها الإرهابيون في التسلل إلى داخل الأراضي العراقية. وقد تم إيقاف عمليات التهريب للبضائع والسلع من سكائر وأدوية وأغنام بفضل الانتشار وعمليات الرصد والمتابعة على الحدود العراقية".

وأشاد الكرخي بتعاون المواطنين العراقيين في كشف أوكار الإرهابيين واعتقال المتسللين إلى داخل الأراضي العراقية.

وقال العميد إبراهيم العكاشي، من فوج طوارئ الأنبار المتمركز على الشريط الحدودي في قضاء القائم، "لا يمكن أن ننكر دور المؤسسات والدوائر الحكومية الخدمية في إبداء المساعدة لكافة القوات العراقية التي تقوم بتنفيذ الإجراءات المتخذة في مناطق غرب الأنبار القريبة والملاصقة للشريط الحدودي".

وأضاف العكاشي "لقد تم نشر نقاط الحراسة في كافة المنافذ الحدودية في طريبيل والتنف والقائم وعرعر. ونقوم بتمشيط المناطق القريبة منها، وخصوصا القرى والأرياف والأراضي الوعرة.

وأصبحت هذه المناطق الآن معروفة للقوات العراقية ويسهل مطاردة أي مشتبه به أو متسلل يحاول سلك هذه الطرق".

وكان وزير الداخلية جواد البولاني قد أكد في وقت سابق ان نسبة تسلل الإرهابيين الأجانب إلى العراق انخفضت مؤخرا إلى ٩٠ ٪ عما كانت عليه في الأعوام السابقة.

وبين إن الوجود الأمني والعسكري العراقي على الحدود العراقية مع دول الجوار أصبح أكثر فاعلية، ما ساعد في خفض نسبة تسلل الإرهابيين إلى أكثر من ٩٠٪ خلال العام الحالي، مؤكدا إن أكثر من ١٠٠ إرهابي أجنبي كانوا يتسللون إلى داخل العراق يوميا في الأعوام السابقة، أما الآن فان هذا العدد انخفض إلى نحو ١٠ أشخاص غالبيتهم يقتلون على يد قوات الأمن العراقية او يلقى القبض عليهم.

وأكد ضباط الحدود في الانبار ان تسلل العناصر الإرهابية إلى العراق أصبح صعباً للغاية بسبب الإمكانات العالية للشرطة في كشف مكامن الضعف على الحدود وتعزيزها وضرب القواعد التي يعملون فيها في التسلل إلى العراق".

ويشيرون إلى إن شرطة الانبار أصبح لها باع طويل في التعامل مع المتسللين وكيفية الحد من دخولهم الأراضي العراقية بالاعتماد على عنصر الاستخبارات وجمع المعلومة للتحري عن المشتبه بهم من خلال تقديمهم تسهيلات للعناصر الإرهابية للدخول إلى العراق".

وان الفترة الأخيرة شهدت تطور قدرات شرطة الانبار في مكافحة الارهاب والجريمة والتصدي لها بوسائل مدروسة للقضاء عليها، انعكس على شكل تحسن امني ملحوظ في المحافظة تمثل بندرة وقوع الهجمات الانتحارية وانعدام وجود المقاتلين الأجانب".

خلاصة التقارير تفيد بان عدد الإرهابيين والانتحاريين الذين يحاولون دخول العراق بطرق غير شرعية انخفض بنسبة ٧٠ في المئة خلال الشهرين الماضيين، وفق ما أعلنه قائد قوات حرس الحدود العراقية، العميد الركن حقي إسماعيل الفهداوي في حديث لوكالة أخبار موطني.

وقال الفهداوي، الذي يتولى قيادة قوات حرس الحدود، المنطقة الثانية القريبة من سوريا والسعودية، إنّ الخطة التي أطلقتها قوات الحدود مؤخراً للحد من عمليات تسلل الإرهابيين إلى العراق قد أثبتت نجاحها.

وقد تضمنت الخطة تكثيف عدد عناصر الجيش وقوات الحدود في المدن والقرى الحدودية ونصب أجهزة مراقبة على الحدود.

وأوضح الفهداوي "إن تعاون سكان القرى والبلدات المحاذية للحدود أسهم أيضاً في انخفاض أعداد الإرهابيين الداخلين إلى العراق، بشكل وضع القاعدة في موقف صعب يتمثل بقلة الانتحاريين والإرهابيين مع ارتفاع قياسي في عمليات القوات العراقية داخل البلاد لاعتقال أعضاء القاعدة."

وتوقع الفهداوي أن تنجح القوات العراقية في وقف الإرهابيين المتسللين بشكل شبه تام مع نهاية العام الجاري.

وقد تمكنت قوات الحدود العراقية خلال الشهرين الماضيين من اعتقال ١٤ انتحارياً، "من بينهم سبعة من القيادات الخطرة للقاعدة"، حسب قول الفهداوي.

كما صادرت القوات الأمنية طناً ونصف الطن من المتفجرات وزورقاً كان الإرهابيون يستخدمونه في التسلل من سوريا عبر نهر الفرات، واكتشفت نفقاً تحت الأرض على الحدود مع سوريا.

وأضاف الفهداوي "المعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى أنّ أعضاء وقيادات كبيرة من القاعدة تحاول القيام بهجرة عكسية من العراق إلى الخارج بعد تضييق الخناق عليهم خلال هذه الفترة وكشف أغلب خيوطهم وخلاياهم في العراق."

من جانبه، قال مساعد وكيل وزارة الداخلية العراقية، اللواء طارق العسل، إنّ العراق حقق تقدماً كبيراً في مجال مكافحة التسلل وقطع الإمدادات البشرية والمالية عن القاعدة في الآونة الأخيرة.

وقال العسل في حديث لموطني "إنّ مسالة تجفيف منابع الإرهاب من ناحية مادية وبشرية تجري وفق خطة محكمة وتحقق نجاحات كبيرة حيث أنّ ٩٠ في المئة من طرق القاعدة في التسلل إلى العراق أصبحت مكشوفة وتم سد الثغرات وإغلاق المنافذ وتجاوز نقاط الضعف التي كانت القاعدة تستغلها."

وقال رئيس لجنة الأمن والدفاع في محافظة الأنبار، عيفان العيساوي، إنّ النجاحات الأخيرة أجبرت القاعدة على "اللجوء إلى تفخيخ المجانين والحيوانات وترك المتفجرات في سيارات المدنيين خلسة وتفجيرها عن بعد".

وكان وزراء داخلية دول جوار العراق في اجتماعهم السابع في المنامة قد بحثوا ستراتيجية أمنية تدعم الجهود الرامية لتعزيز الاستقرار في البلاد بعد انسحاب القوات الاميركية القتالية.

وتضمن البيان الختامي للاجتماع التأكيد على الدعم الاستخباري وتبادل المعلومات ومنع تسلل الإرهابيين عبر الحدود المشتركة وتبادل المعتقلين. وأضافت المصادر ان الوزراء المشاركين سيجددون الدعوة الى العمل ببروتوكول التعاون الأمني الموقع بين بغداد وعواصم دول الجوار، مع تأييد الجهود المبذولة من قبل الحكومة في بسط الأمن والاستقرار في البلاد، إضافة إلى إصدار دعوة صريحة لدعم القوات العراقية عبر تقديم الاسناد والتدريب لها، بعد انسحاب القوات القتالية الأميركية.

مسؤول محلي بالبصرة:

العراق المتضرر الوحيد من تأخر ترسيم الحدود مع إيران

متابعة/ المدى

شدد مسؤول محلي في محافظة البصرة امس الخميس، على أن العراق المتضرر الوحيد من تأخر ترسيم الحدود مع الجانب الإيراني، لافتا إلى أن الأمر بات يشكل معضلة حقيقية لحركة الملاحة العراقية في شط العرب.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة البصرة احمد السليطي لوكالة كردستان للأنباء إن "مشكلة تأخر لجان ترسيم الحدود العراقية الإيرانية يتحملها الجانبان على حد سواء".

وشدد على أن "العراق هو المتضرر الوحيد من تأخر ترسيم الحدود بين الجانبين نتيجة عرقلة الحركة الملاحية في شط العرب، مما يؤثر بصورة سلبية على التجارة العراقية، فضلا عن مشكلة خط الثالوك الذي تآكلت منه نحو ١٦٠٠ متر، ومن المحتمل انتهاء القنوات الملاحية بالكامل ما لم تحل هذه المسألة".

ولم تحدد الحدود بين البلدين بشكل تفصيلي منذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٨ والتي استمرت ثمانية أعوام. وعلى ضوء الفوضى الحدودية تحتفظ إيران بمياه الكثير من الأنهر التي تصب في شط العرب مما ساهم في زيادة شحة المياه في المنطقة وارتفاع نسبة الملوحة في الشط المذكور.

وأشار السليطي إلى أن "الجانب الإيراني منع فرق إزالة الغوارق العراقية من العمل على انتشال الغوارق في مياه شط العرب لقربها من الجانب الإيراني وهذا يعرقل حركة السفن والبواخر في الموانئ العراقية".

وقال نائب رئيس مجلس محافظة البصرة أن "هناك مليون طن من الطمي المتراكم داخل القنوات الملاحية يعرقل عمل الملاحة العراقية"، مبينا أن "قناة خور عبد الله من الجانب الكويتي بدأت هي الأخرى بالانحراف داخل الأراضي الكويتية مما سيؤدي إلى عدم استطاعة الجانب العراقي التحرك داخل القناة إلا بموافقة الجانب الكويتي".

وكان العراق وإيران قد اتفقا في كانون الثاني الماضي على تشكيل لجنة مشتركة لترسيم الحدود بين البلدين الذي يمتد على مساحة أكثر من ١٤٠٠ كلم، غير ان اللجنة المزمعة لم تباشر بعملها الفعلي حتى الآن.

وقالت وزارة الخارجية أواخر العام الماضي إن الخلاف حول اتفاقية الجزائر سبب رئيسي لتوتر العلاقات بين بغداد وطهران، موضحة ان الإيرانيين لن يتفاوضوا مع العراق في أية مشكلة ما لم تقر بغداد باتفاقية الجزائر.

ووقع شاه إيران محمد رضا بهلوي وصدام اتفاق مصالحة بالجزائر في عام ١٩٧٥، إبان اشتداد الثورة الكردية في العراق.

ونص الاتفاق على تسوية الخلاف الحدودي بين البلدين حول شط العرب والمناطق الحدودية الأخرى، وقام العراق لأول مرة بالتنازل عن حقوقه في المعاهدات السابقة بالسيادة على الممر المائي واعتماد خط الثالوك أساسا لترسيم الحدود في شط العرب.

وظلت مشكلة ترسيم الحدود بين العراق وإيران، لاسيما في الممر المائي "شط العرب"، مصدر التوتر الرئيسي بين العراق وإيران منبع الكثير من الخلافات والتصادمات.

وشط العرب هو ممر مائي ينتج عن التقاء نهري دجلة والفرات ويصب في الخليج، ويبلغ طوله ٢٠٤ كم، أما عرضه فمتفاوت فهو عند المصب يبلغ أكثر من كيلومترين، ويصل عرضه عند مدينة البصرة إلى نحو الكيلومتر الواحد.

قلق من تفاقم الظاهرة في الشارع العراقي

الإحصاء: خطأ في وصف البطالة وراء ارتفاع معدلاتها

متابعة/ المدى

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ان الجانب المفاهيمي هو الأساس في قضية اختلاف معدلات البطالة في العراق.

وقال رئيس الجهاز الدكتور مهدي العلاق وكيل الوزارة في تصريح صحفي ان هنالك جانباً مفاهيميا يعتبر هو الأساس في قضية اختلاف معدلات البطالة في العراق.

وبين ان الجهاز قد أعلن مراراً وتكراراً ان معدل البطالة في العراق يبلغ ١٥ بالمئة نظراً لإحصائيات منهجية وعلمية قام بها الجهاز مشيراً الى ان هنالك من يقول ان معدل البطالة يبلغ ٢٥ بالمئة لأنه يضيف الى مفهومنا للعاطلين من يعمل بأعمال هامشية لساعات محدودة مؤكداً بأن الجهاز يستثني هذه الفئة من أفواج العاطلين على اعتبار ان مفهوم العاطل يختلف عن هؤلاء.

وكانت وزارة التخطيط قد حذرت مؤخراً من تصاعد أعداد العاطلين عن العمل بشكل مخيف في العراق وتجاوزها لنسبة ٢٥ في المئة من نسبة القوى العاملة خلال العام الحالي ٢٠١٠داعيةً إلى إعادة تخصيص الأموال المرصودة للبطاقة التموينية وتحويلها إلى برنامج إعانات.

وقال وزير التخطيط علي غالب بابان في تصريح صحفي إن نسبة البطالة في العراق تصاعدت بشكل مخيف، وتجاوزت الـ ٢٥٪ في العام الحالي مشددا على أهمية التعامل مع الملف الاقتصادي بحذر.

واعتبر بابان إن علاج الموازنة التشغيلية لا يتم إلا عبر عمليات مندرجة مثل إعادة تخصيص الأموال المرصودة للبطاقة التموينية وتحويلها إلى برنامج إعانات، إضافة إلى تحويل الأموال المخصصة لشبكة الحماية الاجتماعية في مشاريع للقروض الصغيرة.

فيما اكد المستشار الاقتصادي للحكومة العراقية كمال البصري ان الدولة وحدها لا تستطيع ان تؤمن فرص عمل اضافية في ظل تفاقم البطالة في البلاد بمعدل يراوح بين ٢٥ و ٢٧ في المئة، فدوائر القطاع العام وشركاته متخمة بالموظفين وتوجد فعلاً مشكلة بطالة مقنعة وتجد الدولة حرجاً في إيجاد السبل الضرورية للعمل من دون تشجيع الاستثمارات الخارجية.

مسح رسمي

وكانت نتائج مسح أجرته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق قد أشارت إلى أن معدل البطالة بين السكان بعمر ١٥ عاماً فأكثر يبلغ ٢٨,١٪ لكلا الجنسين، وقد بلغ معدل البطالة للذكور ٣٠,٢٪ في مقابل ١٦٪ للنساء. وبحسب "تقرير عن نتائج مسح التشغيل والبطالة بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية ٣٠٪ في مقابل ٢٥,٤٪ في المناطق الريفية.

وأوضح المسح أنه عند المقارنة بين معدلات البطالة في المحافظات، نجد محافظة ذي قار تتصدر المحافظات بمعدل بلغ ٤٦,٢٪ لكلا الجنسين، ويفوق المعدل عند الذكور بكثير ما هو عليه عند الإناث ٤٨,٨٪ في مقابل ٢٥,٦٪.

وبحسب المسح، الذي تناول عينة من ٢٤ ألفاً و٩٠٠ عائلة (١٥٣ ألفاً و٣٤٨ فرداً) في مختلف أنحاء العراق باستثناء كردستان – العراق المستقلة ذاتياً، بلغ معدل البطالة في محافظة الأنبار ٣٣,٣٪، تليها محافظة البصرة بمعدل ١٥,٥٪. وسجل معدل البطالة، بحسب التقرير، أدنى مستوياته في محافظة كربلاء، إذ بلغ ١٤٪ للجنسين (١٤,٢٪ بين الذكور و١٢,٨٪ بين الإناث). وفيما بلغ معدل البطالة بين الإناث ٦,٧٪ في المناطق الريفية و٢٢,٣٪ في المناطق الحضرية، بلغ ٢٨,٩٪ بين الذكور في المناطق الريفية و٣١,٠٪ في المناطق الحضرية، بحسب المسح. وتناول التقرير البطالة المقنعة بحسب أسبابها، فقال إن معدلها الناجم عن قلة ساعات العمل يصل إلى ٢٣,٥٪ (٤٠,٢٪ للإناث و١٩,٤٪ للذكور)، أما معدلها الناتج عن قلة الكفاية فيبلغ ٥,٦٪ (٦,٣٪ للذكور و٢,٨٪ للإناث). وبلغ معدل البطالة المقنعة الناتج عن تدني الدخل ٢١,٢٪ (٢٩,٢٪ للإناث و١٧,٦٪ للذكور). وخص التقرير مساحة لمعدل النشاط الاقتصادي، الذي بلغ ٤٤,١٪ للجنسين (٧٣,٧٪ للذكور مقارنة بـ١٤,٢٪ فقط للإناث)، وراوح بين ٤١٪ في المناطق الحضرية و٤٩,٩٪ في المناطق الريفية. ونالت محافظة واسط حصة الأسد من النشاط الاقتصادي، إذ سجل المعدل فيها ٥٨,٤٪ للجنسين (٧٩,٨٪ للذكور و٣٦,٨٪ للإناث)، كما ذكر التقرير.

وبلغ النشاط الاقتصادي، بحسب المسح، أدنى مستوى له في محافظة نينوى، حيث سجل ٣٨,٥٪ للجنسين (٧٢٪ بين الذكور و٥٪ بين الإناث).

يذكر أن أرقام البطالة في العراق تتباين، ففي حين قدرت منظمة العمل الدولية نسبة البطالة بما بين الربع والثلث، تشير تقديرات أخرى إلى أنها تزيد على النصف.

وتشير الأرقام التقديرية للبنك الدولي إلى أن إجمالي الناتج المحلي العراقي تراجع عام ٢٠٠٣ بنسبة الثلث تقريباً، أما في عام ٢٠٠٤ فنما بنحو الربع ويتوقع نموه العام الجاري بأقل من الربع.

وتلك البلايين التي تمثل إجمالي الناتج المحلي العراقي، المقدر بـ٢١ بليون دولار، تأتي أساساً من مبيعات النفط، إذ ان المانحين الدوليين لم يقدموا ما وعدوا به. ولم يحصل العراق سوى خمسة أو ستة مليارات دولار من خمسة وثلاثين مليار دولار وعد بها المانحون في مؤتمر مدريد وهو ما انعكس على المواطنين العراقيين العاديين.

قلق من البطالة

ومع تزايد الأمل في عودة الحياة الى وضعها الطبيعي والحاجة إلى فرص العمل، يتولد لدى المسؤول والمواطن العراقي قلق من ارتفاع نسبة البطالة الأمر الذي يدعو الحكومة إلى وضع حلول ناجعة لفتح المصانع وإعادة عجلة العمل خصوصا، وحصر فرص العمل للعراقيين.

وأصدرت دائرة العمل والتدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية إحصائية جديدة عن عدد العاطلين عن العمل المسجلين ضمن قاعدة بيانات الدائرة أشارت فيها الى وجود نحو مليون ونصف مليون عاطل عن العمل.

وجاء في الإحصائية "ان عدد العاطلين المسجلين في الدائرة بلغ مليونا و(٤٨٦) ألف عاطل"،مبينا ان وزارة العمل ساهمت في تشغيل ٢٤,٠٨١ مستفيد في مهن مختلفة، بالإضافة إلى تقديم فرص العمل عن طريق برنامج القروض الصغيرة للمسجلين الراغبين.

وأوضحت ان قسم التدريب المهني قام بتدريب ٦٦,٣٠٢ في المراكز التدريبية الموزعة في بغداد والمحافظات، مشيرا الى ان عدد العاطلين المستفيدين من برنامج شبكة الحماية الاجتماعية من المسجلين في دائرة العمل والتدريب المهني ومجالس المحافظات بلغ ٢٧٦,٤٣٤ مستفيد.

وفضلا عن قلة فرص العمل في العراق بسبب تعطل الكثير من المصانع والأوضاع الأمنية التي مرت بالبلاد وأدت الى هجرة آلاف العوائل من مواطنها الامر الذي تسبب بتغييرات سيئة في التوزيع السكاني، دخلت مؤخرا عمالة أجنبية للعراق للتنافس على ما يمكن الحصول عليه من هذه الفرص في المصانع والمكاتب التجارية خاصة، الأمر الذي دعا باحث عراقي من التحذير من خطورة توافد العمالة الآسيوية على سوق العمل العراقية وتأثيرها على معدل البطالة.

ووصف الطبيب والباحث في الشأن العراقي محمد عادل في دراسة، ازدياد ظاهرة وفود العمالة الأجنبية التي بدأت بغزو السوق العراقية بـ" الخطيرة جدا"، مشيرا الى ان الكثير من المطاعم ومواقع العمل والسوق العراقية تشهد توافد أعداد كبيرة من الأجانب القادمين من بنغلاديش وغيرها من الدول الفقيرة.

وأشار إلى إن أصحاب رؤوس المال يتذرعون بقلة أجور هذه العمالة الأجنبية الذين يتقاضون مابين (١٥٠ إلى ٢٠٠ دولار شهريا) ، منوها الى انتشار مكاتب خاصة لاستيرادهم وتأمين العمل لهم.

وقال عادل في دراسته " إن نسبة البطالة في العراق تبلغ حوالي ٤٠ بالمائة ، لذلك فان نسبة كبيرة من العراقيين مستعدين لتقاضي مبالغ اقل من أجور العامل الأجنبي ،وهم على استعداد للعمل بإخلاص وجدية وتفان من اجل توفير لقمة العيش الكريم"، مناشدا أصحاب المكاتب الذين يستقدمون ويستخدمون العمال الأجانب أن يستعينوا بالعراقيين المحتاجين لفرصة العمل"، مشيرا الى انه يمكن الاستعانة بالأجانب عندما يجد العراقيون فرص العمل لهم".